

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.358
6 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة السابعة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٥٨

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الأربعاء، ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة أبাকা
(نائبة الرئيسة)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة (تابع)

التقريران الدوريان الثالث والرابع المجموعان معا لبنغلاديش (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وإدراجها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر.
ثم إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى
Chief, Official Records Editing Section, إلى
Office of Conference and Support Services, room DC2 - 750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية
الدورة بفترة وجيزة.

في غياب السيدة خان، ترأست الجلسة السيدة أباكبا (ناطقة الرئيسة).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تابع)

التقريران الدوريان الثالث والرابع المجموعان معاً لبنغلاديش (CEDAW/C/BGD/3-4) (تابع)

١ - بدعوة من الرئيسة، جلس السيد أحمد والسيدة شودري والسيد باشا (بنغلاديش) الى مائدة اللجنة.

٢ - السيدة برنارد: قالت إنها ترحب بحرارة بسحب بنغلاديش تحفظاتها على المادة ١٣ والفقرة (١) (و) من المادة ١٦ من الاتفاقية، وإنها تأمل في أن تكون قادرة في الوقت المناسب على سحب تحفظاتها المتبقية.

٣ - وأثنت على حكومة بنغلاديش للخطوات الواسعة التي اتخذتها في تحسين مركز المرأة، وترحب بترجمة الاتفاقية ومنهاج عمل بيجين الى البنغلا. وأعربت عن ارتياحها لإنشاء آلية لتيسير وصول المرأة الى الشرطة.

٤ - وفيما يتعلق بالمادة ٦ قالت إنها تكون ممتنة لو حصلت على إحصاءات عن عدد العاملات في البغاء وإنها تود أن تعرف ما إذا كان ينظر الى البغاء على أنه مشكلة اقتصادية بصورة رئيسية بدلاً من كونه مشكلة اجتماعية، وما إذا كانت جميع العاملات في البغاء يعانين من الفقر، وهل هناك خطة للقيام باستقصاء للتأكد من عمق المشكلة بهدف اتخاذ إجراءات لمعالجتها.

٥ - وفيما يتعلق بالمادة ٧ سألت إذا كان للسيدتين اللتين تشغلان منصبى رئاسة الوزراء وزعامة المعارضة نشاط في الحياة السياسية قبل انتخابهما، وما إذا كانتا قد شغلتا مناصب وزارية قبل دخولهما معترك السياسة. وقالت إنها ترغب أيضاً في أن تعرف ما إذا كان قد ازداد عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب حكام الصلح والقضاة منذ عام ١٩٩٤ وما إذا كان هناك أي امرأة عضو في المحكمة العليا.

٦ - ثم انتقلت الى المادة ١٥ فقالت إنها تعتقد بأن المعلومات المقدمة بشأن صندوق المساعدة القانونية التابع للحكومة تدل على أن قيمة الصندوق محدودة. وقالت إنها تود أن تعرف ما إذا كانت توجد صناديق مماثلة تديرها منظمات خاصة لفائدة المرأة، وهل تعلم النساء، إن كان الأمر كذلك، بوجود هذه الصناديق. وتساءلت عما إذا كانت حقيقة أن عدم تسجيل الزيجات وحالات الولادة يمكن أن تفضي الى مشاكل خطيرة، وقالت إنها ترغب في معرفة ما إذا كانت تجري توعية الجمهور بأهمية هذا التسجيل.

٧ - السيدة آكار: أثنت على حكومة بنغلاديش للجهود الكبيرة التي تبذلها لتمكين المرأة ومكافحة التمييز ضدها.

٨ - وأعربت عن ترحيبها بكون مبدأ المساواة في الحياة العامة منصوص عليه في الدستور، غير أنها قالت إنه يتعين أن تسود هذه المساواة في المجال الخاص أيضا.

٩ - ومع أن بنغلاديش قد بدأت في تنقيح قوانين الأحوال الشخصية لتحسين مركز المرأة في المجالين العام والخاص فإن هذه القوانين تستند إلى الدين وكثيرا ما تعمل على تقوية عدم المساواة والأدوار النمطية المقولبة. وقالت إن الحماس الذي تتسم به أعمال الحكومة في إنفاذ القوانين القائمة التي تعمل على تعزيز المساواة، والمقاضاة على الأفعال المرتكبة منافية لالتزاماتها الدولية أو لقوانينها التقدمية هي في غاية الأهمية وخاصة في البلدان الإسلامية حيث يوجد باستمرار افتقار للموارد الكافية، وتهديد محتمل من جانب الأصوليين أو مجموعات أخرى بالتذرع بالدين واتخاذ قناعا لإدامة تقاليد نظام السلطة الأبوية والحيولة دون المساواة بين الجنسين. وأضافت أنها تدرك تماما العقوبات الاجتماعية والثقافية الهائلة التي ينبغي التغلب عليها في هذا الصدد. وأنها تهنيء الدولة الطرف على سحبها تحفظين من تحفظاتها على الاتفاقية وتأمل في أن تحذو حذوها بلدان إسلامية أخرى أبدت تحفظات مماثلة.

١٠ - وأعربت عن انزعاجها لعدم اتخاذ تدابير لتمكين المحكمة العليا من تقرير ما إذا كانت أي أحكام من أحكام قوانين الأحوال الشخصية تتعارض مع الأحكام الداعية إلى المساواة في الدستور. وقالت إن هذا الأمر مقلق بصورة خاصة لأن التقرير يعترف بطبيعة اللامساواة التي تنطوي عليها تلك القوانين من حيث المبدأ. وسألت عن الكيان الذي بإمكانه عرض هذه المسائل على المحكمة العليا. وعما إذا كانت الحكومة تعترم الطعن في عدم المساواة التي تنطوي عليها قوانين الأحوال الشخصية أمام المحكمة.

١١ - وبالنسبة للمادة ٨ قالت إنها تود أن تعرف إذا كان أي من أعضاء لجنة إصلاح القوانين من النساء. وسألت أيضا عما إذا كانت توجد أي سياسات للحكومة لتوعية الموظفين العاملين في المهنة القانونية وفي سلك القضاء بالمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

١٢ - السيدة كارتر: أعربت عن ترحيبها بالتحسينات التي طرأت على مركز المرأة في بنغلاديش منذ أن نظرت اللجنة في التقرير السابق لتلك الدولة الطرف. وقالت إنها ترحب أيضا بسحب بنغلاديش تحفظاتها على المادة ١٣ والفقرة (١) (و) من المادة ١٦. وإنها تأمل في أن تفعل الشيء نفسه البلدان الأخرى التي سجلت تحفظات مماثلة. وحثت حكومة بنغلاديش على أن تنظر في أقرب وقت في سحب تحفظاتها على المادة ٢ من الاتفاقية، وهي تحفظات غير متمشية مع أغراض ومقاصد الاتفاقية.

١٣ - وفيما يتعلق بالمادة ١٦، لاحظت أن الدستور يُعِدُّ المرأة البنغلاديشية بالمساواة مع الرجل. ومع أنها تعترف تماما بالصعوبات التي ينطوي عليها تغيير المواقف الاجتماعية، فإن من المهم تنقيح قوانين الأحوال الشخصية لتمكين المرأة من التمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل. وحثت الحكومة على أن تواصل جهودها الحميدة، وأن تنظر في سحب تحفظاتها المتبقية على المادة ١٦، وأن تمثل امتثالا كاملا بالتوصية العامة رقم ٢١ للجنة التي تنص على أنه ينبغي أن تكون للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، حقوق الإرث وألا تخضع للزيجات المتعددة الزوجات.

١٤ - السيدة كورتي: أعربت عن ترحيبها بسحب بنغلاديش تحفظاتها على المادة ١٣ والفقرة (١) (و) من المادة ١٦ وقالت إنها تأمل في أن تسحب تحفظاتها المتبقية - ولا سيما تحفظاتها على المادة ٢ - في أقرب وقت ممكن.

١٥ - وقالت إن العقوبات الرئيسية أمام تمتع المرأة بالمساواة في بنغلاديش هي الفقر والتقاليد والدين، ولأحظت التفضيل الراسخ الجذور للأبناء على البنات مسألة خطيرة بصورة خاصة.

١٦ - وقالت إنها ترغب في معرفة ما تعتزم الحكومة عمله بغية زيادة إنفاقها على الرعاية الصحية وتحسين سياستها تجاهها. فتعزير خدمة الصحة الانجابية والصحة العامة مسألة في غاية الأهمية للمرأة في المناطق الريفية بصورة خاصة.

١٧ - وانتقلت إلى المادة ٧ فأعربت عن أملها في ألا يكون وجود امرأتين في مناصبي رئاسة الوزراء وزعامة المعارضة مجرد رمز فيما يتعلق باشتراك المرأة في الحياة العامة. وتساءلت عما إذا كانت المرأة البنغلاديشية التي لا تنتمي إلى المنظمات غير الحكومية مهتمة في مثل هذه المشاركة.

١٨ - وإن التقدم الذي تم إحرازه إزاء تحسين مركز المرأة في بنغلاديش هو طالع يمن لمزيد من التقدم في هذا المجال.

١٩ - السيدة جافاتي دي ديو: أعربت عن ترحيبها بسحب التحفظات على المادة ١٣ والفقرة (١) (و) من المادة ١٦، وقالت إنها تأمل في إزالة التحفظات المتبقية في الوقت المناسب، وفي أن تنهج بلدان أخرى نهج بنغلاديش. وأثنت على المنظمات غير الحكومية في بنغلاديش للجهود الدائبة التي تبذلها لتحسين مركز المرأة في هذا البلد.

٢٠ - وقالت إنه يسرها أن تلاحظ أنه تم إدماج منظور نوع الجنس في الخطة الخمسية الخامسة، وتم وضع سياسة وطنية تعنى بالنهوض بالمرأة، وتم تعميم الاتفاقية باللغة المحلية. وقالت إنها تقدر أيضا الصراحة التي تعترف بها الحكومة بالصعوبات التي تواجهها في سعيها الجاد لتعزيز مركز المرأة.

٢١ - وفيما يتعلق بالمادة ٤، قالت إنها تود أن تعرف ما إذا كان هناك تفكير بإجراء تقييم للعمل الإيجابي، وخاصة ما إذا كان نظام المقاعد المحجوزة للمرأة في البرلمان سيتم توسيعه وتمديده إلى ما بعد عام ١٩٩٩. وسألت أيضا عما تتخذه الحكومة من تدابير فعالة لتعيين المرأة في المقاعد المحجوزة في القطاع العام.

٢٢ - أما فيما يتعلق بالمادة ٥، فقالت إنها تود أن تعرف إذا كانت الحكومة تعتزم تحليل العوامل الكامنة وراء الزيادة المقلقة في العنف ضد المرأة وما الذي يجري عمله لوقف حالات العنف بصورة خاصة، مثل إلقاء الحامض. وقالت إن الحكومة قدمت النزر اليسير من البيانات المتعلقة بالاتجار بالنساء مقارنة بضخامة هذه المشكلة التي سجلتها المنظمات غير الحكومية، وسألت عما إذا كان الرقم العالي لحالات الانتحار المبلغ عنها بين النساء هي حالات انتحار بالفعل أو أنها في الواقع جرائم قتل. وقالت إنها تتطلع إلى معرفة التدابير المحددة التي تضطلع بها الحكومة للوفاء بالتزامها لمكافحة الاتجار بالنساء.

٢٣ - وانتقلت إلى المادة ١١ فقالت إنها تكون ممتنة للحصول على مزيد من التفاصيل عن سياسة الحكومة المتعلقة بالعاملات المهاجرات. وتتساءل عما إذا كانت توجد آلية حكومية لرصد تعيينهن وحالتهم بعد استقرارهن في الخارج. وأضافت أنه ينبغي أن تشمل التقارير الأخرى بيانات عن العاملات المهاجرات، بما فيها معلومات عن برامج تدخل وقت الأزمات لحمايتهن. وأخيرا تسألت عما إذا كانت الحكومة تتخذ أي تدابير على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف لحمايتهن.

٢٤ - السيدة أويديراوغو: قالت إن القلق يساورها لإمكان وجود ازدواجية في الجهود المبذولة، وفقدان التنسيق بين اللجان والشبكات المؤسسية المعنية بمختلف مظاهر التمييز ضد المرأة في بنغلاديش. وقالت إنه ينبغي أن تقوم وزارة واحدة، هي وزارة شؤون المرأة والطفل، بتنسيق جميع الإجراءات ذات الصلة. وهنأت الحكومة على المتابعة المنتظمة والتقييم للإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية.

٢٥ - وأشارت إلى القوالب النمطية فلاحظت التدابير المتخذة بموجب المادة ٥، ودعت إلى تعزيز هذه التدابير.

٢٦ - وقالت إنها تستغرب أن دفع البائنة قد وصف بأنه ظاهرة حديثة، وأنها تزداد انتشارا أيضا. ومن المهم الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه الممارسة التي يعتقد عموما بأنها عُرِفَ تقليدي عميق الجذور. وينبغي دراسة هذه المشكلة، واتخاذ التدابير لمكافحتها.

٢٧ - وفيما يتعلق بالمادة ١٤ قالت إنه ينبغي إعطاء الأولوية لمسألة المرأة الريفية. وتكون ممتنة للحصول على معلومات عما إذا كان للمرأة الريفية الحق في تملك الأرض؛ ومع ازدياد تحضر المجتمع فإن الرجال هم الذين يرحلون عادة إلى المدن وهم الذين يسافرون إلى الخارج بحثا عن عمل تاركين وراءهم النساء

مسؤوليات عن الأرض. وفي بنغلاديش ينبغي أن تستهدف حملات الدعوة المناطق الريفية، وينبغي تشجيع المرأة الريفية على الاشتراك بقدر أكبر في أنشطة التنمية. وزيادة على ذلك، ينبغي تحسين مرافق رعاية الطفولة في المناطق الريفية.

٢٨ - وقالت إن التقرير القادم ينبغي أن يتضمن إحصاءات مقارنة وذلك لتمكين اللجنة من تقييم نتائج الإجراءات المتخذة، ومعرفة كيفية تطور الحالة.

٢٩ - السيدة فيرار: أعربت عن تقديرها لتقرير الحكومة الصريح ولاحظت أنه أعد على أساس مشاورات مستفيضة جرت مع المنظمات غير الحكومية.

٣٠ - وأضافت أن مركز المرأة القانوني والاجتماعي في بنغلاديش هو دون مركز الرجل، وأن الفقر المدقع للبلاد يعرقل النهوض بالمرأة. وينبغي اتخاذ إجراءات للقضاء على الفقر، وخاصة بالنسبة للنساء، على اعتبار أنه مسألة ملحة.

٣١ - وقالت إن مقدار العنف ضد المرأة يثير الجزع، ويتعين اتخاذ إجراءات أكثر بكثير لمكافحته. وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في ظل الخطة الخمسية الرابعة فلا تزال توجد أسباب لقلق كبير.

٣٢ - ومضت تقول إن هناك حاجة إلى وضع برامج لمواجهة القوالب النمطية والأنماط التقليدية والثقافية الواسعة الانتشار. وعلاوة على ذلك ينبغي أن تكون هناك حملة تثقيفية دائمة تستهدف جميع قطاعات السكان، ولكن بصفة خاصة السلطات العامة والشرطة وأعضاء المهنة القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين اتخاذ تدابير لكفالة الامتثال بالتشريع القائم.

٣٣ - وينبغي أن تحتوي التقارير المقبلة على إحصاءات مقارنة لتبيان تطور الحالة.

٣٤ - أما بالنسبة للمادة ١١، فمن المفيد معرفة الإجراءات التي تقترح الحكومة اتخاذها لتحسين فرص تعليم المرأة وتوظيفها؛ وفي الوقت الحاضر فإن مستوى التعليم المتدني للمرأة يعني أنها في وضع غير مؤات أبداً في سوق العمل. وسألت عما إذا كانت توجد تدابير لحماية المرأة العاملة في القطاع غير النظامي، وإذا كان يمكن توفير الموارد لإنشاء مرافق الرعاية النهارية للمرأة العاملة في هذا القطاع. وقالت إنها تود أيضاً أن تعرف ما إذا كانت هناك برامج تدريبية للمرأة العاملة في الخدمة المدنية لتمكينها من الانتقال إلى وظائف مجزية.

٣٥ - وأضافت أنها ستكون ممتنة أيضاً للحصول على معلومات عن المرأة التيترأس أسرة معيشية لأنها تمثل من ٨ إلى ٣٠ في المائة من الأسر المعيشية، حسب التقرير. والمرأة من هذا القبيل في حاجة لأن تعطى الأولوية في الانتباه، نظراً لأهمية دورها الأسري.

٣٦ - وقالت إن التقرير يذكر بأن منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة يعملان مع الحكومة في مسعى لمعالجة مشكلة عمل الطفل. وحسبما ورد في تقارير المنظمات غير الحكومية فقد طرأت زيادة على الاتجار بالمرأة والطفل لاستغلالهما في مكان العمل. وهذه مشكلة في حاجة إلى انتباه عاجل.

٣٧ - السيدة غونزاليز: قالت من المهم أن نلاحظ بأنه لا توجد خطة لإصلاح قوانين الأحوال الشخصية، على الرغم من أنها في بعض الحالات تتناقض تماما مع الاتفاقية.

٣٨ - ثم أشارت إلى المادة ١٤ ولاحظت بأن مصرف غرامين هو المصرف الوحيد الذي يقدم قروضا صغيرة إذ يمنح قروضا مالية للمرأة الريفية دون الحصول على تفويض مسبق من زوجها؛ وحثت المصارف الأخرى على اتباع هذا النهج. وقالت إنه سيكون من المفيد الحصول على معلومات عن خطط الحكومة الرامية إلى توفير تعليم محدد، ورعاية صحية، وتدريب على الأنشطة الإنتاجية للمرأة الريفية.

٣٩ - وقالت إن من غير الواضح كيف يمكن التبليغ عن انخفاض معدل حالات الولادة إذا كان التقرير نفسه يقول إن هذه الحالات غير مسجلة.

٤٠ - وفيما يتعلق بالمادة ٧ سألت عما إذا كان للثلاثين مقعدا المحجوزة للمرأة في البرلمان من الأهمية والحقوق ما للمقاعد الـ ٣٠٠ التي تُشغل بالانتخاب المباشر. وأعربت عن أملها في أن تكون المرأة قادرة على الاشتراك في الحياة العامة على قدم المساواة مع الرجل.

٤١ - وفيما يتعلق بالمادة ٥، قالت إن قلقا بالغاً يساورها للزيادة المطردة في حالات العنف ضد المرأة وحالات انتحارها. أما الفتاوى والعقوبات التي تأمر بها محاكم محلية غير مخولة ضد المرأة الريفية على أساس ديني فينبغي أن تدرج في فئة العنف ضد المرأة. ويتعين على الحكومة أن تواصل مكافحة جميع أشكال العنف؛ وتستطيع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى تقديم مساعدة كبيرة في هذا الشأن.

٤٢ - السيدة كاستيللو: قالت إنه ينبغي للحكومة أن تولي انتباها خاصا للمرأة الريفية. وإن حالات العنف ضد المرأة تشير جزعا عظيما؛ وتساءلت عما إذا كان عدد حالات الانتحار المرتفع ناتجا عن هذا العنف. وأعربت عن قلقها الشديد أيضا إزاء القوالب النمطية والممارسات الدينية التقليدية التي تميز ضد المرأة، والفقر وزيادة الاتجار بالمرأة والطفل. وقالت إن التشريع لمكافحة هذه المشاكل موجود غير أنه بحاجة إلى التطبيق.

٤٣ - وقالت إن بإمكان الحكومة أن تمد يد العون للمرأة الريفية بخلق أحوال في الريف تسمح لها بتحسين وضعها الاقتصادي. ويكون من المفيد أن نعرف كيف تؤثر عولمة الاقتصاد في المرأة الريفية، وما إذا أصبحت قادرة على تسويق منتجاتها.

٤٤ - السيدة باري: قالت إنها ترغب في معرفة التدابير التي يجري النظر فيها لتخفيض الفجوة بين الجنسين في التعليم، وخاصة فيما يتعلق بالبنات في الأرياف. وسألت عما إذا كانت حكومة بنغلاديش تفكر في اتخاذ أي تدابير لتوفير التدريب المهني والمشورة للطالبات. وقالت إن المرأة العاملة في الصناعات الموجهة نحو التصدير تتعرض لأحوال عمل خطيرة وتعاني من سوء الصحة. ومع تحول هذه الصناعات إلى صناعات حديثة فإن كثيرا من النساء يفقدن أعمالهن، وتساءلت عما إذا كان يجري النظر في وضع تدابير لتعزيز مهارات المرأة لتمكينها من الاحتفاظ بعملها، وما إذا كانت المرأة العاملة في الصناعات الموجهة نحو التصدير تنظر في تكوين اتحادات لحماية حقوقها والتفاوض للحصول على شروط أفضل.

٤٥ - وتلاحظ أنه في الأسر التي تستفيد فيها المرأة من الائتمانات الصغيرة، كثيرا ما يميل الرجل إلى تجنب المسؤولية عن احتياجات الأسرة وعن المشاركة في تنشئة الأطفال. وفي هذا الصدد، قالت إنها تريد أن تعرف كيف تعمل قروض مصرف غرامين على تعزيز تحول أدوار الجنسين في كلا الأسرة والمجتمع.

٤٦ - ومضت تقول إن من شأن تنفيذ السياسة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة أن يكون له أثر بعيد المدى على تحقيق المساواة بين الجنسين في بنغلاديش. بيد أنه يبدو أن الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٧-٢٠٠٢) التي تحتوي على مجموعة شاملة من التدابير لتنفيذ السياسة الوطنية، تركز تركيزا زائدا على المرأة في التنمية ولا تولي ما يكفي من الاهتمام لإدماج منظور نوع الجنس في مجرى الحياة العام. ولا يمكن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في بنغلاديش إلا في إطار رؤيا تشمل نوع الجنس والتنمية وتفي بالاحتياجات العملية للمرأة.

٤٧ - السيدة عويج: قالت إن من الضروري أن نفرق بين التعاليم الإسلامية والمحرمات الاجتماعية التي عززتها تقاليد مجتمع تغلب عليه السلطة الأبوية وقرون من الانحطاط والظلام. وعندما جاء الإسلام، ساعد على تحرير المرأة واستعادت كرامتها. والإسلام لم يبتدع تعدد الزوجات وإنما هو عمده إلى تنظيم ظاهرة كانت موجودة لزمان طويل في ثقافات كثيرة. وقالت إن تونس التي تفسر أحكام الشريعة وفقا لروح الإسلام بدلا من التشدد العقائدي، قد ألغت نظام تعدد الزوجات عام ١٩٥٦.

٤٨ - وقالت إن في الشريعة مندوحة للتدبر العقلاني مما يمكن أن يساعد على تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، وخاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية والأسرة. ومن الضروري للبلدان النامية مثل بنغلاديش مع مقدم القرن الحادي والعشرين أن تحشد جميع مواردها البشرية، وخاصة المرأة، للتغلب على الفقر والجهل والمرض. ويتعين على البلدان الإسلامية أن تستجيب لتحديات العالم الحديث باعتماد قوانين جديدة تستند إلى الروح الحقيقية للقرآن الكريم، لأن هذا سيمكنها من المشاركة في الحركة التاريخية نحو التقدم

والديمقراطية. ولذلك، قالت إنها ترى بأنه ينبغي لبنغلاديش أن تبذل مزيدا من الجهود لجعل قوانينها وثقافتها متمشية مع أحكام الاتفاقية.

٤٩ - وأثنت على شراكة بنغلاديش مع المنظمات غير الحكومية التي هي في وضع يسمح لها بمساعدتها في تنفيذ برامجها وسياساتها المتكاملة من أجل النهوض بالمرأة.

٥٠ - السيد أحمد (بنغلاديش): قال إن عدم وجود نساء أعضاء في اللجنة القانونية يعود الى أن هذه الهيئة لم تنشأ إلا منذ عهد قريب جدا، وإن الحكومة ستتنظر في تعيين امرأة مناسبة في هذه اللجنة. ومع أنه لا توجد قيود قانونية تحظر تعيين قضاة من النساء في المحكمة العليا، إلا أنه لم تتوفر الى الآن مرشحات مناسبات لهذا المنصب.

٥١ - وقال إن حكومة بنغلاديش تسلم بأن للمادة ٢ من الاتفاقية أهمية أساسية، وأنها لا ترفض سحب تحفظها. وسوف تقوم باستعراض الفقرات المختلفة للمادة لتقرير ما إذا كانت تنطوي على أي تناقضات مع الشريعة الإسلامية. وأضاف أن الحكومة عازمة أيضا على أن تدرس بإمعان الفقرة ١ (ج) من المادة ١٦ بهدف إزالة تحفظها عليها.

٥٢ - ومضى يقول إنه لم ترفع أي دعاوى لمعارضة أحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالإرث لأن أهل بنغلاديش المسلمين ملتزمون التزاما عميقا بالقرآن، ويصعب عليهم معارضة أحد أحكامه بالاحتجاج بالمادة ٢٧ من الدستور. وباستثناء أحكام الشريعة المتعلقة بالإرث فإن المرأة تتمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل بالنسبة للملكية.

٥٣ - ومضى يقول إن تعدد الزوجات قد أصبح نادرا جدا في بنغلاديش، وانخفض ليس بين السكان الحضر المتعلمين فحسب بل وفي الأرياف أيضا. ومع أن القرآن الكريم يسمح بتعدد الزوجات إلا أنه لم يشجع عليها.

٥٤ - ومع أن برنامج المساعدة القانونية للحكومة ليس فعالا جدا، فإن هناك جمعيات خاصة فعالة للمساعدة القانونية في بنغلاديش تقدم المساعدة للمرأة. وزيادة على ذلك فإن حركة المساعدة القانونية في بنغلاديش آخذة في النمو.

٥٥ - ومع أن التلفزيون لا يستخدم كثيرا لتثقيف الناس بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الإنسان للمرأة، فإن هناك من يذهب الى القرى لشرح هذه الحقوق للسكان المحليين.

٥٦ - السيد باشا (بنغلاديش): قال إن التعليم موفّر مجاناً للبنات والأولاد في المرحلة الابتدائية، مع تقديم الغذاء للأطفال الفقراء. وهناك مشاريع عدة تقدم مساعدة مشروطة في الرسوم والمرتبات الدراسية للبنات في المرحلة الثانوية التي تشكل البنات فيها حالياً ٤٨ في المائة من الطلاب عامة.

٥٧ - وإن الحكومة على علم بمشكلة البغاء، وقد وضعت عدداً من البرامج لإعادة تأهيل العاملات في البغاء.

٥٨ - وفي حين أن حالات الولادة لا تسجل بصورة منتظمة فإن الحكومة تسند ادعاءها بأن معدل الولادة قد انخفض إلى ١,٨ في المائة أو أقل بأرقام الإحصاء لعشر سنوات وبدراسات استقصائية لعينات من السكان.

٥٩ - وفيما يتعلق باشتراك المرأة في الحياة السياسية قال إن البرلمان الحالي يضم ٣٠ امرأة عضواً؛ وهن يثرن قضايا المرأة بصورة منتظمة، ونتيجة لذلك تظفر هذه القضايا بتغطية أوسع كثيراً في وسائل الإعلام الإخبارية.

٦٠ - وليس جميع البنغلاديشيين المهاجرين بصورة قانونية سعياً وراء العمل هم من الرجال، وإن الحكومة على علم بحالات التحرش والخطف التي تتعرض لها النساء العاملات في الخارج. أما المهاجرون بصورة قانونية فيتم إبلاغهم روتينياً بهذه المخاطر، غير أن الحكومة عاجزة عن تحذير أولئك الذين يهاجرون سرا.

٦١ - وقال إن الحكومة قد وضعت أيضاً برنامجاً متعدد القطاعات لمكافحة العنف ضد المرأة، وهو يشمل إثارة الإحساس بنوع الجنس لدى المحامين والشرطة والمسؤولين الآخرين الذين يتناولون هذه المشكلة.

٦٢ - السيدة شودري (بنغلاديش): قالت إن أفضل وسيلة لتحقيق التحول الإيجابي لأدوار المرأة دون زيادة الأعباء عليها هي زيادة دخلها وتمكينها اقتصادياً.

٦٣ - وأضافت أن المرأة الريفية تأثرت بالضغوط الناجمة عن تحرير التجارة العالمية على الأعمال التقليدية غير الرسمية، إلا أنه أمكن تخفيف هذه الضغوط إلى حد ما بواسطة برامج التوظيف في الأرياف وتركيز الحكومة على تسويق المنتجات الريفية على الصعيد المحلي.

٦٤ - ومضت تقول إن الحكومة أنشأت ستة مراكز للرعاية النهارية دعماً للمرأة التي تبحث عن عمل، وتخطط لإنشاء مراكز أخرى في مناطق حضرية بمساعدة المنظمات غير الحكومية.

٦٥ - وقالت إن الحكومة هي أيضا في صدد وضع استراتيجية شاملة للتصدي لمشكلة الاتجار بالمرأة والطفل.

٦٦ - أما مسألة الإبقاء على عدد المقاعد المحجوزة في البرلمان للمرأة أو زيادتها فهي قيد النظر. وفي الوقت الحالي يتمتع الأعضاء المنتخبون بطريق مباشر أو غير مباشر بحقوق التصويت نفسها. ويتولى في الوقت الحاضر رئاسة الوزارة وزعامة المعارضة امرأتان، ولكن لا يمكن وصفهما بأنهما رمزان فقط، لأنهما قد وصلت إلى هذين المنصبين اللذين ينطويان على قوة حقيقية من خلال منظماتهما السياسية.

٦٧ - وتسلم الحكومة أيضا بعدم كفاية جمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وتقوم حاليا بالبحث عن السبل لتحسين قدرتها على مكافحة هذه المشكلة.

٦٨ - الرئيسة: وجهت الشكر لوفد بنغلاديش على تقريره الصريح والمفصل، ولاحظت أن الكثير من النساء يرغمن على العمل في قطاع العمل غير النظامي بسبب الضغوط الناجمة عن التحول إلى القطاع الخاص، ولذلك فإن على الحكومة التزاما بتوفير شبكة نجاة اجتماعية للمرأة عن طريق الضمان الاجتماعي وتشريع العمل والتأمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠